بروسيا في مواجهة الحصار القاري
(مرسوم الضريبة التجارية عام 1811 أنموذجا)

م. هدى جواد كاظم
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

بعد دخول نابليون بونابرت برلين ظافرا في أعقاب هزيمة الجيش البروسي في معركتي جينا وأورشتاد، أعلن بموجب مرسوم برلين عام 1806 فرض الحصار القاري على بروسيا؛ لعزلها وفرض سياسة الأمر الواقع عليها، فاستهل حربه الاقتصادية بمعاقبة إنجلترا بحريا، الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد البروسي، فأنهارها خالية من السفن التجارية، وموانئها ميتة، وأعلن العديد من تجارها إفلاسهم.

وكان اضطراب الأوضاع الاقتصادية أحد ساحات الإصلاح، إذ قدمت الشخصيات البروسية مذكرات إصلاحية ، لعل أبرزهم شتاين وهاردنبرغ، الذي أقدم هو والملك فريدريك وليم الثالث على توقيع مرسوم للضريبة التجارية عام 1810، وقانون الشرطة عام 1811، اللذان كان لهما دور كبير في إصلاح الأزمة المالية، من خلال إدارة مالية لتغطية أقساط الجزية الحربية لفرنسا، واعلن المرسومان الحرية التجارية والصناعية مشروطا بدفع ضريبة تجارية، وإلغاء امتيازات الاحتكارات، والتحرر من قيود النقابات، وربط مبادئ الاقتصاد الوطني بمشروع صياغة (الروح الوطنية) وذلك بترسيخ الحرية الاقتصادية في بروسيا.

الكلمات المفتاحية: الحصار القاري، مرسوم الضريبة التجارية، هاردنبرغ، الأزمة المالية، التجار البروسيين.

Prussia in the Face of the Continental Blockade: The Trade Tax Decree of 1811 as an Example.

Huda Jawad Kadhim
Dhi Qar University / College of Education for Human Sciences

Abstract:

After Napoleon Bonaparte's triumphant entry into Berlin following the defeat of the Prussian army at the Battles of Jena and Orstadt, he declared the Berlin Decree of 1806, imposing a Continental Blockade on Prussia to isolate it and impose a fait accompli. He began his economic

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

war by punishing England at sea, which negatively impacted the Prussian economy. Its rivers were empty of merchant ships, its ports were dead, and many of its merchants declared bankruptcy.

The turmoil in the economic situation was one of the arenas for reform, as Prussian figures submitted reform memoranda, perhaps the most prominent of which were Stein and Hardenberg. Stein and King Frederick William III signed the Trade Tax Decree in 1810 and the Police Law in 1811, which played a major role in resolving the financial crisis by establishing a financial administration to cover the war tribute payments to France. The two decrees also declared commercial and industrial freedom conditional on the payment of a trade tax, abolished monopoly privileges, and freedom from guild restrictions. They also linked the principles of the national economy to the project of formulating a "national spirit" by establishing economic freedom in Prussia.

Keywords: Continental Blockade, Trade Tax Decree, Hardenberg, financial crisis, Prussian merchants.

المقدمة:

تأثرت ألمانيا بشكل عام وبروسيا بشكل خاص، بمجريات التطورات التي حدثت في أوروبا مع بداية القرن التاسع عشر، وكانت جزءا من مركز التغيير إبان الحروب النابليونية، وأن أي منطقة أو دولة أو مكان إقليمي عندما يتأثر بالأحداث، فذلك نابع من أهميته، وهذه الأهمية قد تكون اقتصادية او سياسية، وأن ألمانيا كأمة، قد امتلكت تلك المميزات، فهي تمتلك الكثير من المواد الطبيعية ومنها الزراعية ومعادن وموانئ تجارية وخلجان بحرية.

وفي أعقاب هزيمة الجيش البروسي، دخل نابليون برلين، منتصرا ، وأصبحت بروسيا خاضعة لسيطرته، ففرض عليها الحصار القاري بموجب مرسوم برلين عام 1806، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة وهنا شرع الملك فريدريك وليم الثالث ووزيراه شتاين وهاردنبرغ لإحداث تغيير جذري، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية المضطربة.

والبحث المعنون (بروسيا في مواجهة الحصار القاري مرسوم الضريبة التجارية عام 1811 أنموذجا)، محاولة لدراسة أثر الحصار القاري على الاقتصاد البروسي، وأبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها، ولعل أبرزها إصدار مرسوم الضريبة التجارية لعام 1811، وآثاره في تحرير التجارة من كل لوائح العبودية ، وقد اتبع الباحث أسلوب وحدة الموضوع، الذي لا يخلو من التسلسل التاريخي الموحد.

قسم البحث إلى مبحثين، تابع المبحث الأول (أثر الحصار القاري على التجارة البروسية 1806–1810)، دخول نابليون بونابرت، منتصرا الى برلين، بعد اندحار الجيش البروسي، وإخضاعه لفرنسا، وإصدار مقررات برلين عام 1806 لفرض الحصار القاري على بروسيا، في حين ناقش المبحث الثاني (المرسوم البروسي لحرية التجارة 1810–1811)، إدارة مالية لدفع تعويض فرنسا، إذ اعلن المستشار هاردنبرغ الحق في ممارسة التجارة مشروطا بدفع ضريبة تجارية، وإلغاء الامتيازات الاحتكارية.

المبحث الأول

أثر الحصار القاري على التجارة البروسية 1806–1810

جلبت هزيمة الجيش البروسي في معركتي جينا (Jena) وأورشتاد (Auerstedt) في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1806 النهاية لنظام القديم في بروسيا ، إذ استسلمت الوحدات الرئيسة للجيش، واستسلمت الحاميات بسرعة مذهلة(Berdahl, 1988, p.107)، وفر الملك فريدريك وليم الثالث (Friedrich Wilhelm III)[1] ومستشاروه إلى مدينة ميميل (Memel) ((Rulemann, 1844, p.231–232.

فدخل نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte)[2] ظافرا إلى برلين، وأصبحت بروسيا خاضعة لسيطرته، فأخذ ينظم ألمانيا تنظيما جديدا (زبيدي، 2011، ص 127–128)، إذ أصبح الساحل الشمالي الغربي الألماني تحت سيطرة الحكام العسكريين، وسيطر على هانوفر (Hannover) وأولدنبورغ (Oldenburg)، فضلا عن ذلك قام بوضع حاميات فرنسية في الموانئ البروسية وفي ميناء دانزيغ (Danzig). وأغلق الأنهار الألمانية أمام التجارة الخارجية

---

[1] **فريدريك وليم الثالث (1770 – 1840):** ولد في بوتسدام عام 1770، وتلقى تدريبه العسكري المقرر للأمير، في عام 1790 أصبح كولونيل ، وفي عام 1792أصبح جنرالا. شارك في حملات 1792–1793 ضد فرنسا وحملة 1794 في بولندا ، اعتلى عرش بروسيا في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1797، وهزمت جيوشه عام 1806 على يد الإمبراطور نابليون ، توفي عام 1840. للمزيد ينظر: (كاظم، م 5، ع 4، 2025، ص 441).

[2] **نابليون بونابرت (1769 – 1821):** إيطالي الأصل، ولد في مدينة أجاكسيو بجزيرة كورسيكا. حاكم فرنسا وملك إيطاليا. تدرج في المراتب العسكرية ودخل في حروب مع أوروبا والعالم العربي، وهزم أمام الحلفاء في ألمانيا عام 1813. نفي إلى جزيرة إلبا بعد سقوط باريس بيد الحلفاء، ولكنه هرب وحكم فرنسا ثانية وخسر في معركة واترلو عام 1815 ونفي إلى جزيرة القديسة هيلانة وفيها مات . للمزيد ينظر: (الكرباسي، 2014، ص 71).

(الجبوري، 2004، ص64)، وخلال إقامته في برلين، أصدر في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام 1806 مرسوم برلين (Berlin Decree)[3] أو كما يطلق عليها "مقررات برلين" بحق إنجلترا بفعل عدم احترامها واعترافها بنظام القانون الدولي البحري العالمي (Filip, 1964, p.205)، الذي عد بداية لتطبيق الحصار القاري لعزل بروسيا وفرض عليها سياسة الأمر الواقع (الجبوري، 2004، ص 62-63)، فأصبحت حليفة نابليون بالإكراه لتطبيق سياسة الحصار القاري (الأعاجيبي، 2023، ص 22)، وأخذ يصدر من أراضيها القرارات القاضية بمعاقبة إنجلترا بحريا(André, 1937, p.385).

وبعد إصدار نابليون مرسوم برلين، استهل حربه الاقتصادية ضد إنجلترا، وأعلن بموجبه غلق الموانئ الفرنسية والحليفة ضد التجارة الإنجليزية. وقد تأثرت بروسيا بهذه الحرب الاقتصادية، فانهارت وأصبحت خالية من السفن التجارية، وموانئها ميتة، ومستودعاتها مغلقة، وأعلن العديد من تجارها إفلاسهم(الجبوري، 2004، ص 64).

وأدى مرسوم برلين عام 1806 واحتلال مدينة هامبورغ (Hamburg) من قبل فرنسا إلى تحول كبير في أعمال التجار البروسيين، ومن ضمنهم (خضر، 2022، ص132)، ناثان ماير روتشيليد (Nathan Mayer othschild)، إذ أجبرت السوق المتخمة والحظر ومصادرة البضائع الإنجليزية في سويسرا عام 1806 على توقف أعمال شركة أوسيت دوتند (Aussat Dotoitandnd) عن التجارة مع إنجلترا، فضلا عن ذلك، عند دخول القوات الفرنسية إلى مدينة لايبزيغ (Leipzig)، توقفت أعمال شركة لايبزيغ وتم احتجاز بعض الرعايا الإنجليز وهروب البعض الآخر (خضر، 2022، ص132).

وأجبر الحصار القاري التجار البروسيين على تغيير طرق تجارتهم؛ لأنها أصبحت خطرة والسلع عرضة للمصادرة، إذ أصبحت طرق التجارة ملتوية، فتم إنشاء حلقة من أوكار التهريب حول القارة الأوروبية التي نظمت التجارة غير المشروعة. فقد أصبحت غوتنبرغ (Göteborg) وجزر الآزور (ACores) ومالطا (Malta) ثغرات رئيسة لدخول البضائع الإنجليزية إلى القارة (خضر، 2022، ص133).

---

[3] **مرسوم برلين:** أصدره نابليون بونابرت بعد انتصار الجيش الفرنسي على الجيش البروسي في معركة جينا وسقوط برلين، إذ أعلن المرسوم أن الجزر الإنجليزية في حالة حصار، وتمنع جميع المراسلات والتجارة مع إنجلترا، ويحظر الاتجار بالبضائع الإنجليزية، وأيضا يتم الاستيلاء على جميع البضائع التابعة لإنجلترا. وفي حال اكتشاف أي سفينة تبحر أو ترسو في أي ميناء من الموانئ الإنجليزية وتنتهك المرسوم، تعامل بوصفها ممتلكات إنجليزية وتكون عرضة للمصادرة مع كل حمولتها. للمزيد ينظر:(Anderson, 1908, p.386).

وأصبح الحصار القاري أكثر شدة في عام 1807، وخلال هذه المدة نقل التجار البروسيون تجارتهم من هامبورغ وإنجلترا إلى مدينة غوتنبرغ السويدية في عام 1808؛ لأجل تنظيم عملية التهريب من هذه المدينة. إلا أن هنالك مشكلة واجهت التجار البروسيين في غوتنبرغ وهي عدم وجود اتصالات برية مع المنطقة التي كانت الواجهة الرئيسة لمعظم هذه السلع. لقد شدد الفرنسيون الحصار على طول الساحل الشمالي في بحر البلطيق وبحر الشمال، لذا تراكمت السلع في غوتنبرغ، إذ منعت السفن القادمة من السويد من الدخول إلى بحر البلطيق، الأمر الذي دعا التجار البروسيين إلى الضغط على الحكومة الإنجليزية لأجل الحصول على تراخيص تجارية لجزيرة هيلغولاند (Heligoland)، وهي جزيرة صغيرة تبعد عن الساحل الألماني بمسافة (50) كيلومتر مربع استولت عليها إنجلترا عام 1807–1808؛ لأجل تتبع الجيش الفرنسي على طول بحر الشمال وأيضا تسهيل التجارة غير المشروعة (Aaslestad, Vol. 39, No. 4, 2006, p.647).

لقد أصبحت جزيرة هيلغولاند وكرا مميزا للتهريب، إذ ازداد عدد المستودعات من (4 – 140) مستودعا ، وقد امتلك التجار البروسيون مثل: جون فريدريك شرودر (John Frederich Schröeder) مستودعات في الجزيرة. أيضا، وصلت (120) سفينة إنجليزية إلى الجزيرة عام 1808 عندما كان نابليون منشغلا في حربه مع النمسا وإسبانيا عام 1809، إذ أرسل وكيل ناثان ثلاث إلى أربع سفن يوميا إلى هيلغولاند (Beerbühl, p.145).

إلى جانب جزيرة هيلغولاند، كانت هناك مراكز أخرى للتهريب ودخول البضائع الإنجليزية مثل: مالطا وميسينا (Messina) في البحر الأبيض المتوسط. ولعل أبرز البضائع المهربة السكر والمنسوجات، والتي اقترح ناثان لتسهيل تهريبها حزمها في بالات صغيرة؛ حتى يتم نقلها مباشرة إلى متن السفن الصغيرة دون الاضطرار إلى تفريقها على الجزيرة(Beerbühl, p.145-146)

ونقل التجار البروسيون بضائعهم إلى المدن الإسبانية في لشبونة (Lisbon) وقادس (Cádiz) الخاضعتين لسيطرة إنجلترا وقت الحصار، علاوة على ذلك، كان لنفوذ إنجلترا الكبير على أجزاء من البرتغال دور كبير في تسهيل مهمة التجار البروسيين للاتصال بشكل مباشر بالأراضي الفرنسية برا، إذ تم تصدير القطن بكميات كبيرة إلى البرتغال عبر مضيق جبل طارق وصقلية (Sicily) لاختراق أجزاء من فرنسا (Grab, 2003, p.197).

ومنحت الحكومة الإنجليزية التراخيص للتجار البروسيين عام 1808 لأجل التجارة في هيلغولاند الدنماركية، إذ احتوت هذه الجزيرة على السلع الاستعمارية مثل: القهوة والسكر والتوابل

والمنسوجات القطنية التي بلغت قيمتها نحو مليون جنيه إسترليني (Juhasz, September 2014, p.55).

لقد تميزت السنوات (1806، 1807، 1808، 1809) بالركود الاقتصادي والانحدار التجاري والتقلبات قصيرة الأجل في التجارة غير المشروعة، فمثلا: انخفضت حركة المرور التجاري في لوبيك (Lübeck) من (3048 عام 1806 إلى 770 عام 1807 ثم إلى 149 عام 1810) ، فضلا عن ذلك، شهد عام 1807 والنصف الأول من عام 1808 تلاشي الشحن التجاري تقريبا على ساحل بحر الشمال، إلا أن الحروب الفرنسية ضد النمسا أعادت التجارة من جديد مع شمال ألمانيا وأصبحت مركزا مهما للتجارة الإنجليزية، إذ نقل التجار البروسيون 12% من الصادرات الإنجليزية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار التجارة غير المشروعة (خضر، 2022، ص146).

وواصل التجار البروسيون نقل بضائعهم عبر الحدود، وأصبح التهريب والقرصنة الجزء الرئيس من البيئة الاقتصادية الدولية التي احتوت على عالم متنوع من المهربين المحترفين والصيادين وأصحاب السفن والتجار. لقد استغل المهربون الخدم والأطفال والنساء المسنات، إذ كانوا ينقلون أكياسا من حبوب القهوة والسكر والفلفل في ملابسهم وقبعاتهم عبر بوابات المدينة في هامبورغ. فضلا عن ذلك، اتبع التجار البروسيون خططا أخرى للتهريب، أبرزها: وضع أكياس السكر والقهوة والفانيليا في صناديق الجنائز والعبور بها بين ألتونا (Altona) وهامبورغ، الأمر الذي أثار شك الفرنسيين لكثرة الجنائز عبر المنطقة المذكورة، مما دعاهم إلى فتح الجنائز إذ وجدوها معبأة بأكياس السكر والقهوة والفانيليا بدلا من الجثث، علاوة على ذلك تم نقل عربات تهريب البضائع في عربات ذات قاع مزدوج وتمويه السكر بتغطيته بالرمال (خضر، 2022، ص 147 – 148).

قدرت السلطات في هامبورغ أن ما يعادل 10% من سكان المدينة يحملون البضائع المهربة بين هامبورغ وألتونا كل يوم، إذ كانت المسافة بين المدينتين قصيرة جدا بحيث يمكن للمهربين القيام بما يتراوح بين (10 – 12) رحلة يوميا، إذ تمت مصادرة 5% من هذه المواد المهربة وذلك خلال الأعوام (1806 – 1810) ، وهكذا بقيت التجارة غير المشروعة هي السبيل الوحيد لكسب الرزق(Aaslestad, Vol. 39, No. 4, 2006, p.651-652)

وسعى نابليون للقضاء على عمليات التهريب وذلك بإصدار مرسوم فونتينبلو (Fontainebleau) في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1810 (Grab, 2003, p.120)، والذي أعلن مصادرة جميع السلع الإنجليزية والاستعمارية إذ اتضح (Grab, 2003, p.120)

أنها مهربة، وفرض عقوبات صارمة وحدد مكافآت عالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى كشف البضائع المهربة، ويعد هذا الأمر ساريا على البضائع في جميع أنحاء أوروبا. زاد عدد القوات في المدن البروسية لغرض الحصار ومعاقبة المهربين ما بين (السادس عشر من تشرين الثاني والثالث من كانون الأول من عام 1810)، إذ احتلت كتيبتان من المشاة فرانكفورت وتم اقتحام (234) شركة ، وتم إلقاء القبض على ماير روتشيلد ومعه (60,000) سلعة من المواد المهربة، كان نصفها من مادة النيلي (مادة صبغية)، الأمر الذي اضطره إلى دفع غرامة وصلت ما يقرب من (20,000) فرنك (خضر، 2022، ص 150–151).

أما في هامبورغ وحدها، فصادرت القوات الفرنسية ما قيمته أكثر من (800,000) فرنك من بضائع التجار البروسيين، إذ أعادوا بيع البضائع ذات القيمة العالية وأحرقوا البضائع الأقل قيمة خارج المدينة؛ لإثبات عزمهم لفرض الحصار، وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات في مدن بريمن (Bremen) ولوبيك وهامبورغ، وتم تدمير سلع التجار البروسيين بشكل تام في وقت تزايدت فيه المصاعب الاجتماعية والاقتصادية لمعظم المدن الهانزية (Ferguson, 1998, p.60).

وقامت المدن الهانزية بإرسال ممثلين إلى باريس؛ لأجل المطالبة بالاستقلال والحياد والتجارة الحرة. وفي عام 1810 اتفقت الدول البروسية لأجل التفاوض مع الفرنسيين لإدراجها في اتحاد نهر الراين. لكن نابليون ضم الساحل الشمالي لألمانيا ودمج المدن الهانزية الثلاث: لاونبورغ (Lauenburg) ولدنبورغ (Ladenburg) وشمال غرب هانوفر في ثلاث مقاطعات هانزية (Grab, 2003, p.94).

إن ضم المدن الهانزية عزز الحصار القاري وأخضعها لعلاقات تجارية تهدف إلى إفادة فرنسا حصريا، إذ منح الامتياز للموانئ الفرنسية على حساب الموانئ الملحقة واستثناء هامبورغ وبريمن ولوبيك من التجارة الدولية (Aaslestad, Vol. 39, No. 4, 2006, p.655).

لقد تدهور الاقتصاد البروسي بشكل كبير، إذ انهارت التجارة البحرية المشروعة وانخفض التهريب، فأصبحت موانئ المدن شبه ميتة، فقد تخلى البحارة والصيادون عن هامبورغ واقتصرت حركة المرور النهرية في نهر الألب على نقل الطعام والمسافرين والجنود. علاوة على ذلك، تسبب تطبيق الحصار والضرائب المرتفعة والرسوم التعسفية في هجرة العديد من تجار الجملة البروسيين إلى روسيا وإسبانيا وإنجلترا (Aaslestad, Vol. 39, No. 4, 2006, p.655).

ولابد من الإشارة إلى وجود عدة أنظمة من العملات والمقاييس والأوزان في ألمانيا، إذ كانت هنالك أربعة أنظمة رئيسة من العملات وبمسميات مختلفة متداولة في آن واحد ("Effect of Continental System and of Post-war British Competition on the

German Textile Industry," D.E.H., Vol. 1, p. 279-280)، لقد خلقت تلك التعددية خسائر ومشاكل للتجار؛ لأن كل عملة كانت تتجزأ إلى أجزاء صغيرة تحمل مسميات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى عدم تشجيع التجارة المحلية. أما بالنسبة إلى المقاييس والأوزان، فقد كانت لا تختلف بين دولة ألمانية وأخرى فحسب، بل كانت تختلف في الدولة الواحدة (الجبوري، 2004، ص 129)

فضلا عن ذلك كان هنالك تعدد الرسوم الجمركية المفروضة على السلع عند عبورها حدود دول ألمانيا، وأيضا كانت جميع الطرق البرية والأنهار في ألمانيا مراكز للتفتيش وفرض الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة التجارة البروسية وبالتالي الاقتصاد الألماني (الجبوري، 2004، ص 130)، وفي السياق ذاته، كانت ألمانيا عبارة عن مجموعة من الاقتصادات المحلية المعزولة والمضادة للأخرى، ولم يكن لهذه الاقتصادات أي مساهمة في السوق العالمية مقارنة بإنجلترا أو فرنسا أو هولندا. فالدول الألمانية ضعيفة ومنهمكة في الصراعات السياسية في أوروبا الوسطى بدلا من الحصول على المستعمرات، لذا فأي جهد نشط لأجل تحقيق تجارة خارجية نامية كان غائبا، وبعبارة أخرى كانت ألمانيا مغلقة على نفسها اقتصاديا (Kemp, 1971, p. 93)

وأدى اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نتيجة فرض الحصار القاري –كما أشرنا فيما تقدم– إلى قيام الملك فريدريك وليم الثالث بالتغلب على الأزمات التي تواجه مملكته، فأصدر في السادس عشر من كانون الأول عام 1808 قانونا نص على إنشاء وزراء مسؤولين شخصيا عن الداخلية والمالية والشؤون الخارجية والحرب والعدل لأجل أن تكون المملكة موحدة، إذ كان الهدف من الهيكل الإداري الجديد توفير خطوط قيادة واضحة وتشكيل مجلس مملكة مهمته تشاور الملك مع وزرائه. علاوة على ذلك، كانت مسألة تجديد الهيكل الإداري هي مسألة محورية لأجل إدخال الإصلاحات الجذرية إلى بروسيا (Griffiths, 2005, p.11)

وكان اضطراب الأوضاع الاقتصادية أحد ساحات الإصلاح، وقدمت الشخصيات البروسية مذكرات إصلاحية(Griffiths, 2005, p.12)، لعل أبرزهم البارون كارل فوم شتاين (Baron Karl vom Stein)[4] الذي كان رئيسا للوزراء من (تشرين الأول عام 1807 إلى

[4] **كارل فوم شتاين (1757 – 1831)**: ارتبط ارتباطا وثيقا بالإصلاحات البروسية في أوائل القرن التاسع عشر ضد الهيمنة النابليونية على ألمانيا بعد هزيمة بروسيا في معركة جينا عام 1806. شغل العديد من المناصب، منها: وزير المالية عام 1804، ثم عينه الملك فريدريك وليم الثالث وزيرا أول عام 1807، ثم أجبر

تشرين الثاني عام 1808)، وكارل أوغست فون هاردنبرغ (Karl August von Hardenberg)[5] الذي أصبح مستشارا في حزيران عام 1810(Griffiths, 2005, p.72) .

المبحث الثاني

المرسوم البروسي لحرية التجارة (1810-1811)

في أعقاب الهزيمة العسكرية التي منيت بها بروسيا خلال عامي (1806 و1807) ، تحركت الوزارة البروسية نحو التغيير الجذري لإصلاح الأوضاع الاقتصادية(Levinger, 2000 , p. 57)، بعد أن فقد النظام القديم مصداقيته. فقامت بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للمملكة وبدأت عملها بتوسيع دور الجمعيات التمثيلية (Griffiths, 2005, p.12) إذ أنشأت في البداية مجالس إقليمية، وبعد ذلك أنشأت هيئات تمثيلية وطنية تجريبية (Levinger, 2000, p.51)، خلال إدارة هاردنبرغ الذي أشار إلى إمكانية استعادة الانسجام بين الشعب والمملكة وذلك بإعطاء ممثلي الشعب مكانا في الإدارة(Griffiths, 2005, p.12))، ولابد من الإشارة إلى أن تاريخ إنشاء هذه المؤسسات يوضح التقارب بين الضرورات المالية العاجلة والمشروع الأوسع لبناء المملكة إداري(Levinger, 2000, p.51).

لقد كان لدى الملك فريدريك وليم الثالث ووزيريه هاردنبرغ وشتاين دافعان ماليان عاجلان لعقد المجالس الإقليمية (Sperber, 2013, p.63) بعد عام 1807. فلأجل سداد أقساط الجزية الحربية القاسية التي فرضها نابليون في معاهدة تليست (Tilsit)[6] عام 1807 ، إذ اقترح

على الاستقالة عام 1808 وفر خارج بروسيا بعد أن علم المحتلون الفرنسيون من إحدى رسائله التي تتضمن خططا لانتفاضة وطنية، ثم عاد إلى بروسيا عام 1812. للمزيد ينظر :
(Karl Baron Vom Und Zum Stein, September 17, Vol. 2, 1812).

[5] **كارل أوغست فون هاردنبرغ (1750-1822)**: رئيس وزراء بروسيا ولد عام 1750، وأدخل العديد من الإصلاحات في مجال الجيش. وبعد اندلاع الحروب الثورية في فرنسا، عين مستشارا لبروسيا في باريس. توفي عام 1822. للمزيد ينظر :(Stroup, 1984, p.11)

[6] **صلح تليست** : نصت المعاهدة على عدد من البنود الخاصة ببروسيا، منها: تنازل بروسيا لفرنسا عن كل الأراضي التي تقع إلى الغرب من نهر الراين، وبقاء بروسيا مكونة فقط من أربع مقاطعات، وتعيد بروسيا إلى بولندا الأراضي كافة التي ضمتها خلال التقسيمات الثلاثة لبولندا (1772، 1793، 1795). للمزيد ينظر : ناصر ثجيل منصور حسين الزهيري، شتاين ودوره السياسي والإصلاحي في نهضة بروسيا (1757-1831) ، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، لبنان / 806 / آذار / 2023، ص 612 .

مستشار الملك تبني تدبيرين: الأول رهن الأراضي التابعة للملكية، أما التدبير الثاني فهو فرض ضريبة دخل في جميع أنحاء المقاطعات الإقليمية البروسية(Grant, 2005, p.31).

إن المشكلتين الرئيستين اللتين واجهتا المصلحين البروسيين هما: تفكك السلطة الإدارية والأزمة الاقتصادية الخانقة. إذ كانت هاتان المشكلتان مترابطتين بشكل وثيق وكانت حلولهما متشابكة، لذا أدرك المصلحون أن الثقة في السلطة الإدارية للمملكة لا يمكن استعادتها إلا من خلال نظام للتمثيل الشعبي، فضلا عن ذلك كان الانتعاش الاقتصادي ضروريا للمملكة ولاسيما الاقتصاد الحر الذي من شأنه توفير عائدات أكبر للدولة(Berdahl, p.209)

وعقد شتاين ورفاقه اجتماعا لمجلس إقليم بروسيا الشرقية عام 1808 ونجحوا في تغيير كل من تنظيم ووظيفة مجلس الإقليم (Hagen, 1971) فأصبح أنموذجا لجمعية تمثيلية عامة وليس فقط يخدم كمؤسسة ائتمانية تضمن الرهن العقاري على الأراضي ضمن النطاق الملكي. وقد وسعوا عضوية الجمعية لتشمل كبار ملاك الأراضي من غير النبلاء، وقد ترأس الجمعية مفوض ملكي هو هانز فون أورسوالد (Hans von Auerswald) بدلا من مسؤول يتم تعيينه من قبل النبلاء الإقليميين كما كانوا معتادين سابقا. وهكذا غيرت الحكومة مجلس مقاطعة بروسيا من مؤسسة مالية بحتة إلى مؤسسة لها الحق في التشاور بشأن التشريعات Levinger, 2000, (p.52)

وأصدر شتاين في تشرين الثاني عام 1808 (المرسوم البلدي) أو (مرسوم المدن)، وبموجبه نقل حكم المدن من القضاة إلى هيئات ينتخبها المواطنون، ومن ثم سعى إلى إشراك الطبقة المتوسطة والمسيطر عليها في الحياة السياسية للبلدات(Griffiths, 2005, p.13) وقد حافظ المرسوم على الفئات الثلاث التقليدية للسكان (المواطنين والسكان المحميين والبرجوازيين المعفيين)، لكنه وسع بشكل كبير فئة المواطنين، الأمر الذي فرض أعباء مالية أكبر على سكان المدن، إذ نص على أن أي مقيم ذكر في البلدة وكذلك أي أنثى غير متزوجة يمكنهما الحصول على الجنسية وذلك بممارسة (تجارة بلدية) أو بامتلاك منزل في البلدة (Levinger, 2000, (p.57

وأنشأ أيضا القانون البلدي جمعيات محلية جديدة في عدة مدن افتقرت في السابق إلى المؤسسات التمثيلية، وكسر هيمنة النقابات على الحكومات البلدية القائمة (Levinger, 2000, (p.57-58

وأسهم كل من شتاين وهاردنبرغ في السياسة الجديدة الخاصة بإدخال الإصلاحات الاقتصادية البروسية. تمثلت مساهمة شتاين بإصدار مرسوم منح بموجبه طبقة النبلاء حق

الانخراط في تجارة رأسمالية من دون أن يفقد مكانته الاجتماعية (Wendel, 1918, p.15)، علاوة على ذلك، أصدر مرسوم تحرير العبيد في التاسع من تشرين الأول عام 1807، والذي بموجبه أصبح المزارعون مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة، إذ تم تحريرهم من التزاماتهم الاقتصادية تجاه أصحاب الطبقات، وأيضا منحوا جزءا من الأراضي التي يشغلونها. وفي الوقت ذاته، فقدت طبقة النبلاء إعفاءاتها من ضرائب الأراضي وضرائب الاستهلاك، وتم فرض ضرائب على سكان الريف هي الضرائب ذاتها التي فرضت على سكان المدينة (Ratzel, N.D., p.495)

وقام شتاين بإلغاء القيد الذي كان موجودا في القانون البروسي عام 1794 والذي كان يمنع الرعايا من تعلم حرفة يدوية دون موافقة سيدهم، الأمر الذي أدى إلى حل نقابة الباعة المتجولين وإلغاء قانون الإجبار على الانضمام للنقابات واحتكار البيع الذي كان يتمتع به الخبازون والجزارون في شرق وغرب بروسيا وليتوانيا (Lithuania) (Wendel, P.15-16)

وعمل قانون شتاين على تبسيط طريقة اكتساب المواطن وضعه القانوني وجعل اكتسابه شرطا أساسيا لممارسة التجارة الحضرية، وسمح لكل مواطن بممارسة حرفة غير مقيدة بنقابة بموافقة المجلس الإداري البلدي، وأعلن أن اللوائح القائمة المتعلقة بالنقابات ستظل سارية المفعول حتى ترى المملكة أن هنالك مستجدات مما يوجب تغييرها (Wendel, P.16)

وطرحت وزارة شتاين الخطط الأولية لضريبة الدخل كوسيلة لتغطية أقساط الجزية الحربية لفرنسا، وعلى الرغم من أن شتاين كان قادرا على الحصول على موافقة مجلس بروسيا الشرقية على هذه الضريبة في شباط عام 1808 ، إلا أن هذا التشريع واجه مقاومة شديدة عندما حاولت الوزارة البروسية توسيع نطاقه ليشمل مقاطعات بروسية أخرى، إذ اعترض الأرستقراطيون في براندنبورغ (Brandenburg) وأجزاء أخرى من المملكة على هذه الضريبة، ليس فقط لأنها تنطوي على عبء مالي إضافي، ولكن أيضا لأن فرض ضريبة الدخل يمثل قطيعة جوهرية مع الممارسة الإدارية البروسية التقليدية. والواقع أن ضريبة الدخل وعدت بفرض توحيد الإدارة المالية في جميع أنحاء المملكة وذلك بمنح الحكومة المركزية السلطة لفرض الضرائب المالية مباشرة على الأفراد (Levinger, 2000, p.61)

وفي ظل النظام أعلاه، ستفرض الضرائب بشكل عادل على جميع المواطنين البروسيين كنسبة من دخلهم وليس على أساس امتياز قانوني خاص. ومن ثم فإن تخصيص الضرائب من شأنه أن يقضي على أنانية الطبقات ويساعد في تفكيك الهويات المؤسسية الخاصة وتشكيل

شعور بالمصلحة المشتركة والوحدة الوطنية بين عامة الأفراد.(Levinger, 2000, p.60-61)

وكانت الأزمة المالية التي عصفت ببروسيا بالنسبة إلى هاردنبرغ كما كانت بالنسبة إلى شتاين، فهي الدافع المباشر لتطوير خطط المؤسسات البرلمانية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الجذرية لمواجهة العجز الكارثي في عائدات الضرائب وتسديد الديون التي ورثها هاردنبرغ عندما تولى السيطرة على الوزارة البروسية في عام 1810 بقرار من الملك فريدريك وليم الثالث (Berdahl, p.123-124) والملكة لويز (Louise)[7] إذ كان هناك اقتراحان أكثر أهمية في إصلاح البرنامج المالي الأول لهاردنبرغ وهما: خطط لإعادة تنظيم الدين العام لبروسيا وإنشاء بنك وطني لإدارة هذا الحساب بموجب مذكرات مكتوبة رفعها إلى الملك فريدريك وليم الثالث في أيار عام 1810 بعد أن أدرك عجز وزارة التنشتاين (Altenstein) عن تغطية مدفوعات الجزية المتبقية، والذي ترأس الوزارة بعد إقالة شتاين في تشرين الثاني عام 1808 (Berdahl, p.123-124)

واقترح هاردنبرغ على الملك فريدريك وليم الثالث إنشاء بنك وطني، ودعا إلى تجمع يضم كبار الموظفين المدنيين وملاك العقارات ومسؤولي البلديات والمصرفيين للتداول بشأن التنظيم السليم للبنك الوطني وخطط الحكومة لتصفية الديون بصفته جهازا خاضعا لجلالته الملكية لتوحيد جميع ديون المملكة والتزامات الجزية الحربية التي كانت مفروضة في الأصل على المقاطعات البروسية الفردية في حساب واحد يديره بنك وطني. وكان من المقرر أن يتم تمويل البنك جزئيا من عائدات ضريبة الأراضي، وبهذا سيكون بمثابة صندوق استثماري مسؤول عن سداد تلك الديون وكذلك إصدار النقود الورقية (Levinger, 2000, p.53-61)

لقد واجهت مقترحات هاردنبرغ معارضة من قبل شتاين، الأمر الذي دعا هاردنبرغ إلى التراجع عن إنشاء بنك وطني، لكنه أصر على توحيد ديون الحرب في حساب مركزي واحد، إذ أعلن هاردنبرغ أن هذه السياسة ضرورية "لأننا لا نريد إدامة النزعة الإقليمية بل نريد ترسيخ القومية" (Levinger, 2000, p. 62)

---

[7] **الملكة لويز (1776 – 1810)** : ملكة بروسيا، وهي ابنة جارلس ماكليرك أمير ألماني. تزوجت من فريدريك وليم الثالث عام 1793 وتمتعت بشعبية واسعة بين الجماهير. للمزيد ينظر: (Tonaretz, 1929, p. 12)

لقد هاجمت خطط هاردنبرغ الإصلاحية مبدأ النظام الاجتماعي القائم على الطبقات، إذ كان هاردنبرغ حريصا على إلغاء الفوارق القانونية وإعفاءات النبلاء من الضرائب وسلطاتهم الإدارية الريفية والتزامات العمل الإجباري التي يفرضونها على الفلاحين، ونادرا ما كان هاردنبرغ يستعمل كلمة "طبقة" مفضلا مصطلح "فئة"؛ كونه يحمل معنى أكثر حيادية. وقد قطعت إصلاحاته الاقتصادية التي أعلن عن أغلبها في سلسلة من القوانين في (تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1810) شوطا طويلا نحو إلغاء الامتيازات الأرستقراطية في بروسيا وتحرير اقتصاديات المدن الأخرى أيضا، وكان اثنان من هذه التدابير الأكثر أهمية أولهما المرسوم الصادر في السابع والعشرين من تشرين الأول ، إذ أعلن فيه هاردنبرغ عن نية الدولة في مساواة الأعباء الضريبية وإصلاح نظام التعريفات الجمركية والرسوم وخلق حرية المبادرة وعلمنة الكنيسة(Berdahl, p.124)

واتخذ هاردنبرغ سلسلة من القوانين تغطي مدة عشر سنوات فيما يخص "الحرية الصناعية". إذ أصدر مرسوما في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام 1810 فيما يتصل بإدارة المالية لدفع تعويض فرنسا، فقد أعلن عن الحق في ممارسة التجارة مشروطا فقط بدفع ضريبة تجارية وإلغاء امتيازات الاحتكار مع تعويض من الدولة في الحالات التي تنطوي على خسارة فعلية. وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول، ألغى هاردنبرغ الحق القسري لأصحاب المطاحن ومصانع الجعة والمقطرات في المملكة بأكملها.(Wendel, p.17)

أما التدبير الثاني فهو مرسوم ضريبة التجارة في الثاني من تشرين الثاني عام 1810 ، وقانون الشرطة لعام 1811 الذي يعد من التدابير الرئيسة لإصلاح الأزمة المالية (Wendel, p.17) وقد وقعه هاردنبرغ والملك فريدريك وليم الثالث في السابع من أيلول عام 1811 ، "نحن فريدريك وليم بنعمة الله ملك بروسيا نعلن وبموجب المرسوم الصادر في الثاني من تشرين الثاني عام 1810 فيما يتعلق بإدخال ضريبة تجارية عامة، وجدنا من الضروري إصدار اللوائح التالية للأكثر تفصيلا والأكثر خصوصية" (ملحق رقم 1).(https://ghdi.ghi-dc.org/pdf/eng/4_PrussianMonarchy_Doc.15_ENGLISH.pdf)

ونصت المادة (156) بأنه يسمح للأجانب بالحصول على ترخيص تجاري لمدة ثلاثة أشهر فقط بشرط أن يكتمل عملهم في البلاد خلال المدة الزمنية التي تكون فيها التراخيص التجارية سارية المفعول ، أيضا نصت المادة (157) في مثل هذه الحالات الفردية حيث تكون فيها الصفات الشخصية مهمة، يحق لكل مقيم بشكل قانوني ولا توجد ضده تهمة في الدولة الاستعانة بمساعدة أجنبي يثق فيه.(https://ghdi.ghi-dc.org/pdf/eng/4_PrussianMonarchy_Doc.15_ENGLISH.pdf)

ويتضح من المادتين أعلاه أن شراء الترخيص السنوي (مدته ثلاثة أشهر فقط) ، الشرط الوحيد الذي بموجبه يمكن للتاجر أو الحرفي أو المصنع الأجنبي أن يدير مشروعه في أي مكان داخل المقاطعة، ولم يكن من الممكن رفض هذا الترخيص لأولئك الذين يحملون شهادة السلوك من الشرطة. وكانت الاستثناءات من هذه القاعدة أولا بعض الحرف مثل عمال البناء والنجارين وعمال تنظيف المداخن التي تتطلب إثباتا للمؤهلات، وثانيا اليهود الذين كانوا مقيدين ببعض الحرف. ولم يكن موظفو المصانع والعمال ملزمين بالحصول على ترخيص (Wendel, p.17 - 18)

أما المادة (79) فنصت على أنه يمكن لكل شخص الحصول على عدد من التراخيص التجارية وممارسة عدد من المهن المختلفة كما يشاء في وقت واحد (" The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)")

ويتضح من المادة في أعلاه أن عدد المهن التي يمكن للفرد الواحد أن يمارسها محدودا فقط بعدد التصاريح التي يحملها (Wendel, p.18)

وأيضا نصت المادة 64 بأنه يجوز لأي شخص بموجب رخصته التجارية أداء أعمال من نوع معين على أساس تلك الرخصة على أن يقوم بجميع المهام اللازمة لإتمام هذه الأعمال، على سبيل المثال يجوز لصانعي العربات أن يقوم بجميع أعمال صانعي العربات وصانعي العجلات والنجارين والخراطين والحدادين وصانعي الأحزمة وصناع الجلود والسروج والورنيش والرسامين، فضلا عن الأعمال الأخرى التي تتم في ورشته كجزء من إنتاج عرباته أو كجزء من إصلاح عربات مماثلة دون الحصول على رخصة تجارية منفصلة لهذه الأعمال المختلفة (The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)")

في حين نصت المادة (65) بأنه يجب إصدار التراخيص التجارية للأعمال المتشابهة من نوع معين بشكل عام قدر الإمكان وتجنب التمييز التجاري المفرط (Wendel, p.18)

ويتضح من المادة أعلاه أنه تم إلغاء إجراءات تقسيم الحرفة إلى أجزاء مختلفة، فمثلا يمكن لصانع الأحذية أن يصنع الأحذية والشباشب (Wendel, p.18)

أما المادة (32) فنصت على أنه يجب استرداد تراخيص التجارة الحصرية والوراثية والقابلة للبيع في المدن المسجلة على هذا النحو في دفاتر الرهن العقاري (" The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)")

ويتضح من المادة أعلاه أن الحكومة أصدرت مرسوما يقضي باسترداد الامتيازات التجارية الحصرية غير المرتبطة بالأراضي ولكن المسجلة في سجل الرهن العقاري وعدم الحد من حرية الصناعة بناء على الامتيازات الأخرى (Wendel, p.18)

ولا بد من الإشارة إلى أنه تم الإعلان عن إلغاء البنود من القانون البروسي التي تتعارض مع القانون الجديد، وبدلا من النظام القديم للضرائب، تم وضع نظام ضريبي متدرج مكون من ست فئات تتراوح وفقا لحجم الأعمال من (1 – 200) ثالر سنويا. على سبيل المثال، كان الحرفي الذي يصنع السلع حسب الطلب فقط وبدون مساعدين ينتمي إلى أدنى فئة، في حين كان البناء أو النجار الذي يستعمل أكثر من (50) عاملا ومتدربا ينتمي إلى الفئة السادسة (Wendel, p.18)

أما المادة (3) فنصت على أن الرخصة التجارية لا تمنح المجند الحق في ممارسة تجارة مستقلة قبل إنهائه الخدمة العسكرية، ولا يجوز ترخيصه لممارسة التجارة لحسابه الخاص وفقا للدستور العسكري(The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, (1811)

ولكن سرعان ما قوبل مرسوم عام 1810 بقدر كبير من المعارضة، إذ فشل في مراعاة القوانين السابقة والاندماج معها(Hertz, Vol. 3, 2019, p.19) وقد أدرك هاردنبرغ هذا الأمر وأخذ بالإعداد لإصدار لوائح تكميلية لمرسوم (قانون الشرطة عام 1811) ، فظهرت هذه اللوائح في العام التالي ووفقا للقانون الجديد (Wendel, p.19)

نصت المواد (1 و 2 و6 و7) على ما يأتي:

المادة (1) :لا يغير شراء رخصة تجارية من الالتزام بأن تصبح مواطنا أو الانضمام إلى المجتمع كعضو وتحمل الأعباء المجتمعية، إذ لا يمكن ممارسة التجارة إلا من قبل المواطنين الحاصلين على الجنسية أو عضوية المجتمع، فيحصلون على رخصة تجارية وفقا للقوانين العامة أو القوانين المحلية، ومع ذلك إذا حصل الشخص على الجنسية في مدينة ما واضطرته الظروف إلى الاستقرار في مدينة أخرى، فإن هذا لا يغير من التزامه بأن يصبح مواطنا هناك وأن يسهم في الرسوم الجماعية، ولكن دون أن يتحمل عبء النفقات المزدوجة، وبدلا من ذلك لا يدفع تعويضا عن الجنسية في مكانه أو محل إقامته الجديد إلا بقدر ما يكون أغلى من سابقه ، أما المادة (2) فنصت على أنه إذا منع شخص ما قانونا من أن يصبح مواطنا

أو عضوا في المجتمع بسبب سوء السمعة، فلا يجوز له بناء على رخصة تجارية ممارسة أي تجارة تتطلب الجنسية أو الانضمام إلى المجتمع ، في حين نصت المادة (6) : وفقا للفقرات من (1 – 5)، فإن الشخص الذي لم يكن سابقا في نقابة ما يجوز له ممارسة أي مهنة على أساس ترخيصه التجاري من دون أن يجبر بذلك على الانضمام إلى نقابة ، ونصت المادة (7) :لذلك يحق له أيضا قبول المتدربين والمساعدين.(The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III ((September 7, 1811

ويتضح من المواد أعلاه أن امتلاك الشخص كلا من الترخيص التجاري والمواطنة يخوله الحق في ممارسة أي حرفة من دون أن يضطر إلى الانضمام إلى نقابة، وأيضا يكون له الحق في توظيف الحرفيين والمتدربين.(Wendel, p.19)

في حين نصت المادة (8) : في مثل هذه الحالات أي: المادة (7) يتم تحديد مدة التدريب أو مدة الخدمة ورسوم التدريب المحتملة والأجر والطعام والعلاج الطبي فقط بالعقد المجاني .(The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, (1811

وأيضا نصت المادة (14) على الحرية الجديدة ببندها الذي نص على أنه يجوز لأي شخص كان ينتمي في وقت سابق إلى نقابة الانسحاب منها في أي وقت، ولكن مع ذلك يجب إخبار الرئيس أو الأكبر سنا بهذا الانسحاب تحريريا كما نصت المادة (15) .(Wendel, (p.18

ويتضح من نصي المادتين أعلاه بأنه يحق لأي شخص ينتمي إلى النقابة أن يقدم استقالته، لكن يجب أن يبلغ رئيس النقابة بقرار الاستقالة ويقدم له مكتوبا على ورقة.(Wendel, (p.19

أما المادة (18) فنصت بأنه يجوز للمتدربين المنتمين إلى النقابات العمل لصالح أعضاء غير أعضاء النقابة دون أي ضرر بحقوقهم النقابية (The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King (Frederick William III (September 7, 1811

ويتضح من المادة أعلاه بأنه يحق للمتدربين والحرفيين الماهرين المنتمين إلى النقابات العمل لدى أشخاص غير أعضاء في النقابة من دون أن يفقدوا حقوقهم النقابية (Wendel, (p.19

وفي السياق ذاته أشارت المادة (19) بأنه يجوز لكل نقابة حل نفسها بنفسها وذلك باتخاذ قرار مشترك، ويكون اتخاذ القرار بأغلبية أصوات أرباب العمل ، ونصت المادة (20) بأن يلتزم رئيس النقابة أو المشرف عليها بتقديم هذا القرار دون تأخير إلى القاضي للحصول على الإذن. علاوة على ذلك نصت المادة (21) بأنه يجب على القاضي رفض إعطاء الإذن للنقابة بحل نفسها إذا لم تتمكن تلك النقابة من تقديم دليل كاف في الوقت نفسه على كيفية سداد ديونها ، فضلا عن ذلك نصت المادة (23) بأنه يجب على القاضي أن يشترك مع سلطات الشرطة المحلية وإبلاغ الحكومة الإقليمية فورا وطلب قرارها بشأن الأمر (The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)

ويتضح من المواد أعلاه بأنه يمكن للنقابات أن تقرر حل نفسها بنفسها بقرار مشترك من قبل أرباب العمل أو من قبل القاضي، على أن تقدم تلك النقابات الأدلة كافة بسداد ديونها، وأيضا يحق للقاضي إشراك الشرطة والحكومة الإقليمية لاتخاذ قرار حل النقابات.(Wendel, p.19)

وأيضا نصت المادة (63) بأنه يسمح لكل شخص أن يصنع المواد والأدوات التي يحتاج إليها في تجارته وحتى لاستعماله الخاص فقط دون الحصول على رخصة تجارية منفصلة لهذا الغرض(The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)

ويتضح من المادة أعلاه أنه تم منح الحرفيين امتياز بيع العمولة وصنع الأدوات اللازمة لحرفهم اليدوية دون الحصول على ترخيص(Wendel, p.19)

في حين نصت المادة (135) بأنه لا يجوز منح رخصة تجارية للأشخاص الذين يمارسون التجارة كمتجولين إلا بعد حصولهم على ترخيص من الحكومة ، وفي السياق ذاته أشارت المادة (136) أن هذا يشمل على وجه التحديد التجار المتجولين من أي نوع، ومع ذلك يجب أن ينظر إليه على أنه يشمل التجار والمصنعين والحرفيين الذين يزورون المعارض بسلعهم ويعرضونها للبيع هناك في المتاجر والأكشاك المفتوحة، ولا يشمل المزارعين وأصحاب المتاجر الريفيين الذين يجلبون سلعهم إلى السوق، باستثناء أولئك الذين يأخذون بضائعهم الخاصة أو غير الخاصة خارج إقامتهم المعتادة من مكان إلى آخر لبيعها ويعرضونها على الطريق المفتوح أو في الحانات أو المنازل الخاصة في أثناء تنقلهم ، وأيضا نصت المادة (137) أن القانون

المنصوص عليه في المادتين (135 و 136) لا يشمل أولئك الذين يسافرون لأجل شراء المواد اللازمة لتصنيعهم، وهو أمر يمكن القيام به دون مخالفة بمجرد الحصول على رخصة تصنيع وتصريح مرور من الشرطة، ولا يشمل أيضا أولئك الذين يزورون المعارض لشراء السلع بالجملة لإعادة بيعها، لكن فقط أولئك الذين تتمثل تجارتهم في السفر حول البلاد لأجل شراء بضائع من أي نوع لإعادة بيعها في المنازل الخاصة أو الحانات أو على الطريق المفتوح. (The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor (Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)

ويتضح من المواد أعلاه (135 و 136 و 137) أنه قد تم توسيع رخصة التجارة ليشمل جميع فروع حرفة معينة ، بالتوازن مع العدد المتزايد من المهن التي تتطلب تأهيلا مناسبا للقبول، بالإضافة إلى ذلك، كان الترخيص لممارسة التجارة المتنقلة (الجوالين) يعتمد على شهادة موافقة من الحكومة، ولم ينطبق هذا القانون على المصنعين والحرفيين والتجار الذين يأخذون بضائعهم إلى السوق السنوي أو على أولئك الذين يسافرون حول البلاد بحثا عن المواد الخام.(Wendel, p.19)

ونصت المادة (155) بأنه يجب على الأجانب الذين يزورون الأسواق السنوية أو الأسبوعية لبيع البضائع هناك أو لممارسة أعمال السمسرة وتجارة النقل وأعمال صرف العملات أو الذين يسعون للحصول على طلبات لبضائعهم الحصول على ترخيص تجاري (The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor (Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)

ويتضح من المادة أعلاه أنه كان على الأجانب الذين يزورون الأسواق السنوية أو الأسبوعية ملزمين بالحصول على تصريح فقط إذا رغبوا في ممارسة التجارة.(Wendel, p.20)

أما أهم النتائج التي أفضت بها التشريعات الصادرة من قبل المستشار هاردنبرغ (ضريبة التجارة عام 1810 وقانون الشرطة 1811) فهي إعادة التنظيم التجاري والصناعي للدولة البروسية بشكل كبير ومتميز حتى بلغت الحرية التجارية ذروتها، إذ أصبحت الركيزة الأساسية للدولة البروسية المتجددة، وقد ألغت الولايات البروسية كل ما تبقى من لوائح العبودية السابقة (Reick, 2016, p.50) إذ أسهمت تشريعات هاردنبرغ في تحرير التجارة من قيود النقابات، فقد أعلن مرسوم عام 1810 أن شهادة التجارة ينبغي أن تمنح حاملها الحق في ممارسة التجارة في كامل امتداد الملكية معفاة من تدخل أي شركة أو فرد، وأعلن بموجب مرسوم آخر عام 1811 بإلغاء دور النقابات أي حولها إلى جمعيات تطوعية خالية من كل أشكال القوة القسرية(Seeley, 1878, p.414).

ويبدو مما تقدم أن هاردنبرغ تبنى مرسوم الضريبة التجارية لإعادة تنظيم الدين العام لبروسيا وترشيد اقتصاد بروسيا وإدارتها المالية بوصفها مرتبطة بشكل وثيق مع المشروع الأوسع نطاقا المتمثل في التجديد الوطني، إذ كان هاردنبرغ يأمل في خلق مجتمع أكثر إنتاجية وتناغما وذلك بإزالة الحواجز الاجتماعية التي كانت تضع الطبقات في مواجهة بعضها البعض وربط مبادئ الاقتصاد الوطني بمشروع صياغة الروح الوطنية، وبترسيخ الحرية الاقتصادية وإلغاء الحواجز القانونية بين الطبقات، فقد كان يأمل في تشجيع الشعور بالوحدة والهدف المشترك بين السكان البروسيين.

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

1- في أعقاب هزيمة الجيش البروسي، دخل نابليون إلى برلين ظافرا، وأعلن بموجب مقررات برلين عام 1806، فرض الحصار القاري على بروسيا، الأمر الذي دعا الملك فريدريك وليم الثالث، والمستشار هاردنبرغ، إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

2- أصدر المستشار هاردنبرغ، والملك فريدريك وليم الثالث مرسوم الضريبة التجارية عام 1810 وقانون الشرطة عام 1811 اللذين يعدان من التدابير الرئيسة لإصلاح الأزمة المالية.

3- تضمن مرسوما عام (1810) و (1811) سلسلة من القوانين تخص (الحرية التجارية والصناعية)، لمواجهة العجز المالي في عائدات الضرائب، وتسديد التعويض المالي لفرنسا ، إذ تضمن المرسومان الحق في ممارسة حرية التجارة مشروطا بدفع ضريبة تجارية، وإلغاء امتيازات النقابات.

4- أهم نتائج تلك المراسيم (1810 و 1811) هي إعادة التنظيم التجاري والصناعي للدولة البروسية بشكل كبير ومتميز، إذ تم تحرير التجارة من قيود النقابات، ونظم الدين البروسي، وأسهم في إزالة الحواجز الاجتماعية التي كانت تضع الطبقات في مواجهة بعضها البعض، فضلا عن ترسيخ الحرية الاقتصادية في بروسيا.

الملاحق

ملحق رقم (1)

القانون البروسي لحرية التجارة وقعه المستشار هاردنبرغ

والملك فردريك وليم الثالث في 7 سبتمبر 1811[8]

German History in Documents and Images

Volume 2. From Absolutism to Napoleon, 1648-1815
Prussian Law on Freedom of Trade, signed by Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811)

This important law reflected the Prussian state's urgent need for a broader stream of tax revenue from the commercial-industrial sector, and it followed from Hardenberg's broader financial reforms of 1810. But in its thorough elimination of artisan guild monopolies and other corporate restraints on trade and commerce (including officially or corporatively fixed prices), and in its opening of these fields to all entrepreneurs, it realized major postulates of the economic liberalism born of the Enlightenment. The text offers insight into the occupational and social structure of the time.

Law on Police Conditions, in Reference to the Edict of November 2, 1810, Regarding the Introduction of a General Commercial Tax

We, Frederick William, by the Grace of God, King of Prussia, etc. etc.

Announce and hereby let it be known that we have found it necessary, in pursuance of the Edict of November 2, 1810, regarding the introduction of a general commercial tax, to issue the following, more detailed and special regulations:

1. The purchase of a trade license does not alter the obligation to become a citizen or join the community as a member and take on communal burdens. A trade that, according to general laws or local statutes, can be pursued only by citizens or members of the community can be practiced on the basis of a trade license only after the attainment of citizenship or community membership. However, if someone has won citizenship in one city and is impelled by circumstances to settle in another city, then this does not alter his obligation to become a citizen there as well and to contribute to the communal charges, but such a person shall not bear the burden of double expenses; instead, for the citizenship in his new place or residence he shall pay a supplement only to the extent that it is more expensive than the previous one.

2. If someone is legally barred from becoming a citizen or member of the community because of ill-repute, then he may not, on the basis of a trade license, practice any trade that requires citizenship or the joining of the community.

3. A trade license does not grant a conscript the right to independently pursue a trade prior to the end of his obligation to perform military service, and he may not be licensed to trade for his own account according to the military constitution.

1

([8])**https://ghdi.ghi-dc.org/pdf/eng/4_PrussianMonarchy_Doc.15_ENGLISH.pdf**.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

4. In reference to § 19 of the Edict of November 2, 1810, soldiers in the ranks may not purchase a trade license without the written permission of the head of the regiment. [. . .]

6. In accordance with the regulations of §§ 1 to 5, a person who was not previously a member of a guild may practice any trade on the basis of his trade license, without being compelled thereby to join a guild.

7. He is therefore also entitled to accept apprentices and helpers.

8. In such cases, the apprenticeship period or the duration of service, the possible apprenticeship fee, the wage, food, and medical treatment are determined solely by the free contract.

9. Whichever of these things is not determined will be handled in accordance with local custom.

10. Should a dispute arise, the police office of the locality shall decide what the local custom is.

11. A master or employer may not withhold from departing apprentices and assistants an attestation of their conduct and demonstrated skill.

12. This attestation will count as a certificate of apprenticeship or notification, if the local police authorities confirm that the issuer is known to be a man of integrity who personally practices the mentioned trade, that he has acknowledged the correctness of its content before them, and that nothing to the contrary is known to them.

13. No one may take on apprentices or assistants whose good reputation and right to thus oblige themselves has not been demonstrated in accordance with the general police laws.

14. Anyone who previously belonged to a guild may withdraw from the guild organization at any time.

15. However, the elder or senior master must be informed of this withdrawal in writing.

16. The withdrawal also does not free a person from liability for all guild obligations that exist on the day of the withdrawal as though the withdrawal had not taken place. The head of the guild is obliged to make this obligation explicitly known to every single departing person. [. . .]

18. Apprentices who belong to guilds may also work for non-guild members without any disadvantage to their guild rights.

19. Every guild may dissolve itself through a joint resolution. The decision is made by the majority vote of the masters. [. . .]

2

20. The superintendent or guild patron is obligated to present this decision without delay to the magistrate for permission.

21. This permission must be denied if the guild cannot simultaneously furnish adequate proof of how its debts are to be paid.

22. Other than that, the magistrate may not generally refuse permission.

23. However, should he have concerns about it, he must, in conjunction with the local police authorities, report immediately to the provincial government and ask for its decision.

24. If the dissolution is approved, first and foremost all guild debts must be paid off from its joint assets.

25. If anything is left over thereafter, it becomes the free property of the members, provided the guild has no bank liabilities, toward whose repayment this surplus must be used in accordance with § 39 of this decree.

26. The guild can designate this surplus for charitable purposes through a majority vote and with approval from the magistrate.

27. If no such agreement can be arrived at, it will be distributed in equal parts among all existing masters and master widows who have carried on the trade. [. . .]

29. The office of the territorial police is authorized to declare a guild as dissolved at any time. [. . .]

31. If, in special cases, the territorial police deem it necessary for the good of the general welfare to group those practicing a certain trade into a corporation, then everyone is obligated to join that corporation as long as he is engaged in that trade.

32. Exclusive, hereditary, and sellable trade licenses in cities that are registered as such in the mortgage books, shall, with reference to § 17 of the Edict of November 2 of last year, be redeemed, and until this can be done, they shall have interest paid on them.

33. Even trade authorizations that were formerly linked inseparably to city properties are not exempt from this, because this inseparability was already abolished by § 4 of the Edict of November 9, 1807. [. . .]

39. For every guild based on the provisions of §§ 32, 33, a *separate* redemption fund will be set up. It consists

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولا: الوثائق:

أ- الوثائق المنشورة:

1. Anderson, Frank Maloy. (1908). The Constitutions and Other Select Documents Illustrative of the History of France 1789-1907. Minneapolis. https://ghdi.ghi-dc.org/pdf/eng/4_PrussianMonarchy_Doc.15_ENGLISH.pdf
2. The Prussian Law on Freedom of Trade signed by State Chancellor Hardenberg and King Frederick William III (September 7, 1811).

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. الأعاجيبي، جابر عواد عطشان. (2023). قيام الوحدة الاقتصادية بين الدويلات الألمانية بقيادة بروسيا 1815-1836. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ذي قار.
2. الجبوري، مهدي صالح هادي. (2004). ألمانيا (1789-1871): دراسة في دور بروسيا في توحيد ألمانيا. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية. الجامعة المستنصرية.
3. خضر، سهير قيس. (2022). دور التجار الألمان في عمليات التبادل التجاري البريطاني الأوروبي 1750-1895. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ذي قار.
4. زبيدي، بيان عبيد. (2011). جهود نابليون بونابرت في بناء إمبراطوريته (1804-1808). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية. جامعة ذي قار.

ثالثا: الكتب العربية:

1. الكرباسي، محمد صادق. (2014). مطالعاتي في الجزء الأول من العامل السياسي لنهضة الحسين (عليه السلام). بقلم كمال الحاج حسين غمبار. بيت العلم للنابهين. بيروت.

رابعا: الكتب الأجنبية:

1. Aaslestad, Katherine. (2006). "Paying for War: Experiences of Napoleonic Rule in the Hanseatic Cities." Cambridge of, Vol. 39. No. 4.
2. André, Maurois. (1937). The Miracle of England, Harper and Brothers. New York.
3. Beerbühl, Margrit Schulte. "Trading Networks across the Blockades: Nathan Mayer Rothschild and his Commodity Trade during the Early Years of the Blockades (1803-1808).
4. Berdahl, Robert M. . (1988). The Politics of the Prussian Nobility. The Development of a Conservative Ideology. 1770-1848. Published by Princeton University press New jersey.
5. Effect of Continental System and of Post-war British Competition on the German Textile Industry. " D.E.H. Vol.1.
6. Ferguson, Niall. (1998). The House of Rothschild: Money's Prophets 1798-1848. Viking Press. New York.

7. German History in Documents and Images. Vol. 2: From Absolutism to Napoleon 1648-1815. Karl Baron Vom Und Zum Stein. Petersburg Memorandum (September 17, 1812).
8. Grab, Alexander. (2003). Napoleon and the Transformation of Europe Hampshire. England.
9. Grant, Oliver. (2005). Migration and Inequality in Germany 1870-1913. Oxford Historical Monographs. Published in the United States by Oxford University Press. New York.
10. Griffiths, Elystan. (2005). Political Change and Human Emancipation in the Works of Heinrich von Kleist Camden House. United States of America. 2005.
11. Hagen, William. (1971). Document about Kal vom Und Zum Stein Nassau memorandum on administrative reform in Prussia (June 1807). University of Chicago.
12. Heckscher, Eli Filip. (1964). The Continental System: Economic Interpretation. Michigan University Press. Ann Arbor. Michigan.
13. Hertz, Frederick. The German Public Mind in the Nineteenth Century. Taylor and Francis. Vol. 3. 2019.
14. Juhasz, Reka. (2014). "Trade and Development: Evidence from the Napoleonic Blockade," London School of Economics. CEP. CFM. September 2014 .
15. Kemp, T. . (1071). Industrialization in Nineteenth Century Europe. Europe. London.
16. Levinger, Matthew. (2000). Enlightened Nationalism: The Transformation of Prussian Political Culture. 1806-1848. Oxford University Press New York.
17. Ratzel, Friedrich. (N.D). The Outline of History. London.
18. Reick, Philipp. (2016). Labor Is not a Commodity: The Movement to Shorten the Workday in Late Nineteenth Century Berlin and New York. Campus Verlag. Frank furt.
19. Rulemann, Friedrich Everet. (1844). the Religious Life and Opinions of Frederick William III, King of Prussia. London.
20. Seeley, J. R. (1878). Life and Times of Stein. or Germany and Prussia in the Napoleonic Age. Cambridge University Press. London.
21. Sperber, Jonathan. (2013). Revolutionary Europe 1780-1850. Published by Pearson Education Limited, 7. S. A Eddie. Freedom's Price: Serfdom. Subjection. and Reform in Prussia. 1648-1848. Oxford University Press. United Kingdom.
22. Stroup, John. (1984). The Struggle for Identity in the Clerical Estate. London.
23. Tonaretz, Gertrude de Kuntze. (1929). Queen Louise of Prussia (1776-1810). translated ruth Putnam's Sons. Virgainia.
24. Wendel, Hugo C. M. (1918). The Evolution of Industrial Freedom in Prussia 1845-1849. PhD thesis. University of Pennsylvania.

خامسا: البحوث المنشورة:

1. الزهيري. ناصر ثجيل منصور حسين. (2023). شتاين ودوره السياسي والإصلاحي في نهضة بروسيا (1757–1831). مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية. لبنان / 806 / آذار / 2023.
2. كاظم، هدى جواد. (2025). تطوير المؤسسة العسكرية البروسية (الجنرال تشارنهورست أنموذجا 1786–1813م). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. المجلد 5. العدد 4. 2025.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. The Marvelous, Jaber Awad Atshan. (2023). The establishment of economic unity between the German states led by Prussia 1815-1836. Master's thesis (unpublished). College of Education for Human Sciences. Dhi Qar University.
2. Al-Jubouri, Mahdi Saleh Hadi. (2004). Germany (1789-1871): A study of the role of Prussia in the unification of Germany. Doctoral dissertation (unpublished). Council of the Higher Institute for Political and International Studies. Al-Mustansiriya University.
3. Khadr, Suhair Qais. (2022). The role of German merchants in British-European trade 1750-1895. Master's thesis (unpublished). College of Education for Human Sciences. Dhi Qar University.
4. Zubaidi, Bayan Ubaid. (2011). Napoleon Bonaparte's efforts to build his empire (1804-1808). Master's thesis (unpublished). College of Education. Dhi Qar University.
5. Al-Karbasi, Muhammad Sadiq. (2014). My studies in the first part of the political factor of the renaissance of Hussein (peace be upon him). Written by Kamal Haj Hussein Gambar. House of knowledge for enlightened people. Beirut.
6. Al-Zuhairi. Nasser Thajeel Mansoor Hussein. (2023). Stein and his political and reformist role in the Prussian Renaissance (1757-1831). Basra Research Journal for Human Sciences. Lebanon / 806 / March / 2023.
7. Kazem, Hoda Jawad. (2025). The development of the Prussian military institution (General Scharnhorst as a model 1786-1813 AD). Ibn Khaldun Journal for Studies and Research. Volume 5. Issue 4. 2025.